مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٩

الفساد الاداري والمالي في القانون الدولي وتحديات تطبيق الاحكام القانونية الدولية والعراقية

هيثم قاسم عباس الشمري

طالب دكتورا في كلية الحقوق – جامعة قم الجمهورية الاسلامية في ايران

hathmkasm@gmail.com

الاستاذ المشرف :أ.د محسن قدير

كلية الحقوق .جامعة قم الجمهورية الاسلامية في ايران

Mohsen.Qadeer@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري والمالي، القانون الدولي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، استرداد الأموال المهربة، الحصانات القانونية، جرائم العصر الرقمي.

كيفية اقتباس البحث

الشمري، هيثم قاسم عباس ، محسن قدير، الفساد الاداري والمالي في القانون الدولي وتحديات تطبيق الاحكام القانونية الدولية والعراقية،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Administrative and Financial Corruption in International Law: Challenges to the Implementation of International and Iraqi LegalProvisions.

Haitham Qasim Abbas Al-Shammari

Ph .D.Candidate, Faculty of Law, University of Qom, Islamic Republic of Iran

Supervisor:

Prof .Dr .Mohsen Qadeer

Facultyof Law, University of Qom, Islamic Republic Iran OF

Keywords : Administrative and Financial Corruption, International Law, United Nations Convention against Corruption UNCAC, Recovery of Smuggled Assets, Legal Immunities, Digital Age Crimes.

How To Cite This Article

Al-Shammari, Haitham Qasim Abbas , Mohsen Qadeer , Administrative andFinancial Corruption in International Law: Challenges to the Implementation of International and Iraqi LegalProvisions.Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Inthe ‹modern era administrative and financial corruption constitutes a severe structural threat that undermines the foundations of global economicstability, threatens the rule of law, and compromises the principles of sustainable development .This research aims to deconstruct the phenomenon of corruption from a comparative international law perspective, examining the effectiveness of the UN treaty system

particularly the United Nations Convention against Corruption UNCAC in confronting transnational economic crimes.

The research analytically addresses international root causes, including the lack of legislative harmony, weak governance of international contracts and cross-border investments, and the exploitation of tax havens andbanking secrecy systems to conceal illicit proceeds .Furthermore, the studycategorizes contemporary forms of corruption into grand political corruption, routine administrative corruption, and emerging patterns such asthe international criminalization of bribery, trading in influence, and private-sector corruption.

Regarding enforcement, the study highlights key obstacles hindering the implementation of international laws, notably the rigid adherence to the principle of national sovereignty, the lack of mandatory enforcement mechanisms within the international system, the complexity of international judicial cooperation procedures, and modern technological challenges associated with cryptocurrencies and digital .assets Finally, the studyprojects these legal and practical dilemmas onto the Iraqi national context, diagnosing objective obstacles in the legislative environment, the issue of legal immunities granted to officials, and the sovereign and administrative impediments in recovering smuggled .funds Through this, the research provides a comprehensive critical and analytical vision to enhance the efficiency of national and international regulatory and judicial systems.

The scholarly contribution of this research lies in its departure from the traditional understanding of corruption, adopting a contemporary approach that addresses its emerging transnational forms, such as cybercrime and tax havens. Furthermore, it offers a dual diagnosis linking the challenges of international enforcement with existing legislative and institutional shortcomings in Iraq, particularly concerning immunities and the complexities of judicial cooperation. The value of this study lies in its formulation of an integrated legal framework that bridges the gap between international standards for recovering laundered assets and comparative practical realities.

الملخص

يشكل الفساد الإداري والمالي في العصر الحديث تهديداً بنيويّاً خطيراً يقوض دعائم الاستقرار الاقتصادي العالمي، ويهدد سيادة القانون ومبادئ التنمية المستدامة. يهدف هذا البحث إلى تفكيك ظاهرة الفساد من منظور القانون الدولي المقارن، مع بيان مدى فاعلية المنظومة

الاتفاقية الأممية—لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مواجهة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود.

وقد تناول البحث في إطاره التحليلي الجذور الدولية المتمثلة في غياب التناغم التشريعي، وضعف حوكمة العقود الدولية والاستثمارات العابرة للحدود، فضلاً عن استغلال الانضمة الضريبية وأنظمة السرية المصرفية لإخفاء العائدات غير المشروعة. كما صنف الدراسة صور الفساد المعاصرة إلى الفساد السياسي الكبير، والفساد الإداري الروتيني، وصولاً إلى الأنماط المستحدثة كالتجريم الدولي للرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، والفساد في القطاع الخاص.

وعلى صعيد التنفيذ، سلط البحث الضوء على أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق القوانين الدولية، متمثلة في التمسك الجامد بمبدأ السيادة الوطنية، وافتقار المنظومة الدولية لآليات عقابية إجبارية، وتعقيد إجراءات التعاون القضائي الدولي، إضافة إلى التحديات التقنية المستحدثة المتعلقة بالعملات المشفرة والأصول الرقمية. وفي خاتمة المطاف، أسقط البحث هذه الإشكاليات على الواقع الوطني العراقي، مشخصاً العقبات الموضوعية في البيئة التشريعية، وإشكالية الحصانات القانونية المقررة للمسؤولين، والمعوقات السيادية والإدارية في استرداد الأموال المهربة، ليقدم بذلك رؤية نقدية وتحليلية متكاملة لتعزيز كفاءة المنظومة الرقابية والقضائية الوطنية والدولية.

تتحدد الإضافة العلمية لهذا البحث في تجاوزه التأصيل التقليدي للفساد نحو مقاربة معاصرة تعالج أنماطه المستحدثة عابرة الحدود كالجرائم الرقمية والملاذات الضريبية، فضلاً عن تقديم تشخيص مزدوج يربط بين إشكاليات الإنفاذ الدولي والقصور التشريعي والمؤسسي القائم في الساحة العراقية، سيما ما يتعلق بالحصانات وتعقيدات التعاون القضائي. وتتجسد قيمة هذه الدراسة في صياغة رؤية قانونية تكاملية تسد الفجوة بين المعايير الدولية لاسترداد الأموال المهربة والواقع التطبيقي المقارن.

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

لم يعد الفساد الإداري والمالي في الفقه القانوني الدولي المعاصر مجرد انحراف وظيفي محدود الأثر داخل أروقة الدولة الوطنية، بل ارتقى ليصبح تهديداً بنيوياً يمس استقرار النظام الاقتصادي العالمي، ويقوض دعائم التنمية المستدامة، ويهدد بشكل مباشر سيادة القانون ومبادئ الحوكمة الرشيدة. لقد أدرك المجتمع الدولي، ولا سيما عقب تزايد وتيرة العولمة الاقتصادية، أن الفساد قد اتخذ أبعاداً عابرة للحدود، حيث تُستخدم المعاملات المالية المعقدة والشركات العابرة للقارات

كوسيلة لإخفاء الموارد المنهوبة، مما جعل مكافحة هذه الظاهرة التزاماً دولياً يقع على عاتق كافة الدول دون استثناء.

تأسست الفلسفة القانونية الدولية في هذا المجال على مبدأ التضامن التشريعي، الذي تبلور في صكوك دولية مركزية، يأتي في طليعتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، التي أحدثت نقلة نوعية في تعريف وتجريم أنماط الفساد. هذه الاتفاقية لم تكتفِ بتحديد الأفعال الجرمية كالاختلاس والرشوة، بل امتدت لتشمل مفاهيم أوسع مثل استغلال النفوذ، وتبييض العائدات الإجرامية، وإثراء الموظف العام غير المشروع. إن هذا التطور في التكييف القانوني الدولي يفرض على الدول الأعضاء، ومنها العراق، التزاماً بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية، ليس فقط عبر تجريم الأفعال، بل من خلال استحداث آليات قانونية للتعاون القضائي الدولي، وتبادل المعلومات، وتيسير استرداد الأصول المهربة عبر الحدود.

يتناول هذا البحث دراسة الفساد من منظور دولي مقارن عبر أربعة مطالب متسلسلة؛ حيث يبدأ بتحليل الأسباب الدولية المحفزة للجريمة كالاختلافات التشريعية والملاذات الضريبية، ثم ينتقل لتشخيص وتصنيف أنماط الفساد السياسي والإداري والرشوة الدولية المعترف بها في الاتفاقيات الأممية، مروراً ببيان معوقات تنفيذ تلك الاتفاقيات دولياً، وينتهي بمطلب رابع خاص يستعرض بشكل مقارن تحديات إنفاذ القانون والالتزامات الدولية داخل الساحة العراقية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث الأساسية في الفروقات القائمة بين النصوص النظرية للاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والإطار العملي لتطبيقها، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتتجلى هذه المشكلة في عجز المنظومة الدولية عن فرض آليات إلزامية وعقوبات رادعة بحق الدول المتقاعسة، واصطدام جهود التعاون القضائي واسترداد الأموال المهربة بعقبات جوهرية تتمثل في تباين الأنظمة القانونية، التمسك الجامد بمبدأ السيادة، وصعوبة تتبع التقنيات المالية الحديثة والأصول الرقمية. وعلاوة على ذلك، تنعكس هذه الإشكاليات بصورة أعمق على الواقع التشريعي والمؤسسي في العراق، حيث تواجه سلطات إنفاذ القانون تحديات موضوعية تتعلق بقصور البيئة التشريعية عن استيعاب الجرائم المستحدثة، وتأثير الحصانات القانونية الممنوحة للمسؤولين في تعطيل المساءلة، فضلاً عن المعوقات السيادية والإدارية المعقدة التي تعرقل استرداد الثروات الوطنية المنهوبة إلى خزينة الدولة.

ثالثاً: أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في كونه يلامس إحدى أخطر الظواهر المعاصرة التي تهدد كيان الدول وتقويض استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، وهي ظاهرة الفساد الإداري والمالي من منظور القانون الدولي والمقارنة مع الواقع التشريعي العراقي. تنبع الأهمية من كون الفساد لم يعد انحرافاً فردياً محدود الأثر، بل ارتقى ليصبح جريمة اقتصادية عابرة للحدود تستخدم شبكات معقدة وملاذات آمنة لتهريب الأصول وإخفائها. وتسلط هذه الدراسة الضوء على الفجوة القائمة بين النصوص النظرية للاتفاقيات الدولية—لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد—وبين آليات التطبيق الفعلي التي تعاني من غياب الإلزام والتعقيدات الإجرائية. وعلى الصعيد الوطني، تبرز الأهمية البالغة للبحث في قدرته على تشخيص العقبات الموضوعية والتشريعية في البيئة العراقية بدقة، كإشكاليات الحصانات القانونية، وعقبات استرداد الأموال المهربة، وقصور التشريعات التقليدية عن مواكبة التقنيات المالية الحديثة، مما يمنح البحث قيمة علمية وعملية تسهم في تقديم رؤى نقدية وتوصيات دقيقة لصانع القرار لتعزيز منظومة النزاهة والمساءلة.

رابعاً: أسئلة البحث

١. ما هي أهم أسباب الفساد الإداري والمالي في القانون الدولي؟
٢. ما هي أنواع الفساد الإداري والمالي في القانون الدولي؟
٣. ما هي أهم المشاكل التي تواجه تنفيذ القوانين في القانون الدولي؟
٤. ما هي العقبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ القوانين في القانون الدولي والقانون العراقي؟

خامساً: أهداف البحث

١. بيان أسباب الفساد الإداري والمالي في القانون الدولي من خلال تحليل تباين التشريعات الوطنية، وضعف حوكمة العقود العابرة للحدود، واستغلال الملاذات الضريبية وأنظمة السرية المصرفية.

٢. تحديد أنواع الفساد الإداري والمالي في القانون الدولي عبر إبراز الفروق بين الفساد السياسي الكبير والإداري الصغير، وتفصيل أحكام رشوة الموظفين الأجانب، والمتاجرة بالنفوذ، والفساد في القطاع الخاص.

٣. تشخيص أهم المشاكل التي تواجه تنفيذ القوانين في القانون الدولي من خلال رصد تأثير التمسك الجامد بالسيادة، وافتقار المنظومة الدولية لجزاءات رادعة، فضلًا عن تعقيدات التعاون القضائي وصعوبة تتبع الأصول الرقمية.

٤. بيان العقبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ القوانين في القانون العراقي والقانون الدولي عبر تحليل تأثير التمسك بالسيادة، وضعف آليات التعاون القضائي الدولي، فضلاً عن رصد قصور التشريعات الوطنية العراقية وإشكالية الحصانات القانونية في تقويض فعالية مكافحة الفساد.

سادساً: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية علمية متكاملة تتناغم مع طبيعة الموضوعات القانونية والمؤسسية التي تعالجها الدراسات

المنهج التحليلي جرى توظيفه لتفكيك ودراسة النصوص القانونية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية باليرمو ٢٠٠٠، والصكوك الدولية ذات الصلة، فضلاً عن تحليل أسباب الفساد وتصنيف صوره وأنماطه.

المنهج المقارن: برز كركيزة منهجية لإسقاط المعايير والنظريات الدولية ومقارنتها بالواقع التشريعي والمؤسسي في العراق وفق قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وقانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل والدستور العراقي لعام ٢٠٠٥؛ بغية رصد القصور التشريعي، وبيان أثر الحصانات القانونية، وتحديد المعوقات الإدارية والسيادية.

سابعاً: الدراسات السابقة

دراسة جمال سلامة علي ٢٠١١: الموسومة بـ الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد وإشكاليات التطبيق تناولت هذه الدراسة الأطر القانونية للجهود الدولية الرامية لمواجهة الفساد، مسلطة الضوء على الفجوة بين النصوص الاتفاقية وواقع التطبيق العملي وعقبات الالتزام الدولي. وتتقاطع الدراسة مع البحث الحالي في معالجة إشكاليات تطبيق القوانين الدولية، إلا أنها تختلف عنه في تناولها الموضوع بطابع عام وتقليدي، في حين ينفرد البحث الحالي بطابع معاصر يتعمق في الأسباب الهيكلية الحديثة كالملاذات الضريبية والأصول الرقمية.

دراسة عماد علي رباط ٢٠١٧: الموسومة بـ استرداد الأموال المهربة المتحصلة من جرائم الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة ركزت هذه الدراسة على تحليل النصوص والإجراءات القضائية الخاصة بتتبع وحجز واسترداد الأصول المنهوبة للخارج، والعقبات الإجرائية والمؤسسية التي تعترضها. وتتفق الدراسة مع جانب من البحث الحالي في معالجة معوقات التعاون القضائي الدولي واسترداد الأموال، إلا أنها تختلف عنه في حصر اهتمامها بمحور الاسترداد حصراً، بينما يمثل البحث الحالي دراسة أوسع نطاقاً تبدأ بالتأصيل النظري لأسباب الفساد وتصنيف أنواعه المعاصرة، وصولاً إلى تحليل مشكلات التنفيذ في القانون الدولي والقانون العراقي.

ثامناً: الجديد في البحث

تتحدد الإضافة العلمية لهذا البحث في تجاوزه التأصيل التقليدي للفساد نحو مقاربة معاصرة تعالج أنماطه المستحدثة عابرة الحدود كالجرائم الرقمية والملاذات الضريبية، فضلاً عن تقديم تشخيص مزدوج يربط بين إشكاليات الإنفاذ الدولي والقصور التشريعي والمؤسسي القائم في الساحة العراقية، سيما ما يتعلق بالحصانات وتعقيدات التعاون القضائي. وتتجسد قيمة هذه الدراسة في صياغة رؤية قانونية تكاملية تسد الفجوة بين المعايير الدولية لاسترداد الأموال المهربة والواقع التطبيقي المقارن.

تاسعاً: خطة الدراسة

المطلب الأول: أسباب الفساد الإداري والمالي في القانون الدولي

الفرع الأول:- غياب التناغم التشريعي والاختلاف في الأطر القانونية الوطنية

الفرع الثاني:- ضعف حوكمة العقود الدولية والاستثمارات العابرة للحدود

الفرع الثالث:- الملاذات الضريبية الآمنة وأنظمة السرية المصرفية

المطلب الثاني: أنواع الفساد الإداري والمالي في القانون الدولي

الفرع الأول:- الفساد السياسي الكبير والفساد الإداري الصغير

الفرع الثاني:- الرشوة الدولية والمتاجرة بالنفوذ والفساد في القطاع الخاص

المطلب الثالث: أهم المشاكل التي تواجه تنفيذ القوانين في القانون الدولي

الفرع الأول:- التمسك الجامد بمبدأ السيادة الوطنية كغطاء واقٍ

الفرع الثاني:- ضعف آليات الإلزام والمتابعة الدولية افتقار العقوبات الفعالة

الفرع الثالث:- تعقد إجراءات التعاون القضائي الدولي والتسليم والتعارض القانوني

الفرع الرابع:- عوائق تتبع التقنيات المالية الحديثة والعملات المشفرة الأصول الرقمية

المطلب الرابع: أهم المشاكل التي تواجه تنفيذ القوانين في العراق

الفرع الأول:- العقبات الموضوعية في البيئة التشريعية وحداثة الجرائم المالية

الفرع الثاني:- إشكالية الحصانات القانونية الممنوحة للمسؤولين والموظفين العموميين

الفرع الثالث:- المعوقات الإدارية والسيادية المتصلة باسترداد الأموال المهربة والمجرمين

المطلب الأول: أسباب الفساد الإداري والمالي في القانون الدولي

يُشكل الفساد الإداري والمالي في القانون الدولي ظاهرة عابرة للحدود، حيث أدرك الفقه الدولي أن أسبابه لا تنحصر في السياقات الوطنية فحسب، بل تمتد لتشمل خللاً هيكلياً في النظام القانوني والرقابي العالمي[١]. تكمن الأسباب الدولية للفساد في غياب التنسيق القانوني الموحد بين الدول لمواجهة الجرائم الاقتصادية المعقدة، إذ يُعد تباين التشريعات الوطنية بشأن تتبع الأموال المهربة ثغرة قانونية كبرى تستغلها شبكات الفساد لنقل أصولها إلى ملاذات ضريبية وقانونية آمنة[٢]

وعلى الصعيد البنيوي، يُعزى انتشار الفساد إلى غياب الشفافية في العقود الدولية وتواطؤ الشركات العابرة للقارات التي تستغل ضعف الأنظمة الرقابية في الدول النامية، مما يُكرس نظاماً من الرشوة الدولية التي تفرغ مبدأ التنمية المستدامة من محتواه[٣]. كما يساهم قصور آليات التعاون القضائي الدولي في تعزيز إفلات المفسدين من العقاب، حيث تصطدم جهود استرداد الموجودات بحصانات إجرائية معقدة وإجراءات تسليم طويلة الأمد[٤].

الفرع الأول: غياب التناغم التشريعي والاختلاف في الأطر القانونية الوطنية

يُعد غياب التناغم التشريعي بين الأنظمة القانونية الوطنية أحد أبرز التحديات التي تعيق فاعلية المكافحة الدولية للفساد الإداري والمالي، حيث تخلق الاختلافات الجوهرية في الأطر القانونية ما يعرف بـ الملاذات القانونية الآمنة للمفسدين[٥]. ففي الوقت الذي تجرّم فيه بعض الدول أفعالاً معينة كالإثراء غير المشروع أو الرشوة الدولية، قد تظل هذه الأفعال في دول أخرى ممارسات تقع في منطقة رمادية أو تخضع لتكييفات قانونية ضعيفة، مما يعرقل جهود الملاحقة القضائية العابرة للحدود[٦].

إن الاختلاف الجوهري والبنيوي بين الأنظمة القانونية والقضائية يخلق ثغرة تشريعية كبرى وفجوات إجرائية تعيق بشكل مباشر وتفشل مبدأ ازدواجية التجريم، وهو الشرط الأساسي الذي تقره الاتفاقيات الدولية والمواثيق الجنائية لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة أو مباشرة إجراءات تسليم المجرمين والملاحقة العابرة للحدود[٧].

وقد تجسد هذا التعارض التشريعي في التطبيق العملي أمام المحاكم الوطنية والدولية؛ حيث أكدت المحكمة الجنائية الفيدرالية السويسرية في قرارها القضائي الصادر لعام ٢٠٢٢ على أن تباين التكييف القانوني للجريمة بين الدولة الطالبة والدولة المطلوبة يشكل مانعاً قانونياً حاسماً أمام تنفيذ الإنابات القضائية وتسليم المستندات المالية[٨].

الفرع الثاني: ضعف حوكمة العقود الدولية والاستثمارات العابرة للحدود

يُشكل ضعف حوكمة العقود الدولية والاستثمارات العابرة للحدود أحد أبرز الروافد المغذية للفساد الإداري والمالي في نطاق القانون الدولي، حيث تتحول هذه الصفقات الكبرى إلى بيئة خصبة للممارسات غير المشروعة بفعل افتقارها للشفافية والرقابة الصارمة[٩]

تعد بيئة الاستثمارات الدولية، لاسيما في الدول النامية أو الدول ذات الاقتصاد الريعي، من أكثر البيئات الجاذبة لنمو الفساد المالي الدولي[١٠] فالشركات متعددة الجنسيات تسعى لتأمين امتيازات احتكارية أو عقود طويلة الأجل في مجالات استخراج الموارد الطبيعية والبنى التحتية، وفي ظل غياب قواعد الحوكمة وآليات الشفافية، تنشأ منظومة معقدة من الرشاوى الدولية المقنعة التي تُمرر تحت مسميات تجارية مثل عقود الاستشارات الفنية أو العمولات الوسيط[١١] .

وقد سلطت الأحكام القضائية الدولية الضوء على هذه الممارسات؛ إذ قضت محكمة الاستئناف في بريطانيا في حكمها الصادر لعام ٢٠٢٣ ببطلان العقود الاستثمارية والتجارية العابرة للحدود متى ما ثبت أنها بنيت على عمولات غير مشروعة أو صفقات وساطة مشوبة بجرائم الرشوة الدولية والمتاجرة بالنفوذ[١٢] .

الفرع الثالث: الملاذات الضريبية الآمنة وأنظمة السرية المصرفية

تُعد الملاذات الضريبية الآمنة والأنظمة المصرفية القائمة على السرية المطلقة أدوات هيكلية يُساء استخدامها في القانون الدولي، حيث توفر غطاءً قانونياً وتقنياً لإخفاء عائدات الفساد وتسهيل غسل الأموال العابرة للحدود[١٣].

تعتبر الأنظمة المالية والمصرفية التي تتبنى قواعد السرية المطلقة، والولايات القضائية التي تسمح بتأسيس شركات الواجهة Companies Shell، من أبرز الأسباب الهيكلية لنمو وتغلغل الفساد دولياً[١٤]. فهذه الملاذات تفرض قيوداً تشريعية صارمة وعقوبات جزائية تمنع المحققين والسلطات القضائية الأجنبية من التعرف على هوية المستفيد الحقيقي eneficialB Ultimate Owner، مما يقطع سلسلة التتبع المالي الجنائي ويعطل استرداد الموجودات[١٥].

وفي هذا الصدد، أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكمها البارز لعام ٢٠٢٣، والذي شدد على أن قواعد السرية المصرفية والأنظمة الضريبية الخاصة لا يجوز الاحتجاج بها أمام سلطات إنفاذ القانون والتحقيق الجنائي الدولي عند وجود مؤشرات كافية على غسل أموال ناتجة عن جرائم الفساد السياسي والإداري[١٦].

المطلب الثاني: أنواع الفساد الإداري والمالي في القانون الدولي

يفرد القانون الدولي والاتفاقيات الأممية خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ – اتفاقية ميريدا تصنيفات موسعة للفساد تستوعب تشعباته المعاصرة[١٧].

الفرع الأول: الفساد السياسي الكبير والفساد الإداري الصغير

أولاً: الفساد السياسي الكبير

يتحقق هذا النمط الجرمي عندما يصدر السلوك الفاسد من النخب الحاكمة، أو كبار المسؤولين التنفيذيين، أو القادة السياسيين الذين يستغلون مواقعهم العليا في هرم السلطة لاتخاذ قرارات مصيرية أو تشريع سياسات عامة مشوهة تخدم مصالحهم الشخصية أو الفئوية على حساب مصلحة الدولة الكلية[١٨]. وتتميز هذه الجرائم بضخامة مبالغها المالية المنهوبة والتي تُقدر بمليارات الدولارات، فضلاً عن تسببها المباشر في انهيار البنى التحتية، وتبديد الموارد السيادية، وتدمير الثقة الشعبية والدولية في مؤسسات الحكم، وغالباً ما يرتبط هذا النوع بغسيل الأموال الدولي وتهريب الأصول إلى الخارج[١٩].

وقد أكدت المحكمة الجزئية الفيدرالية الأمريكية لمقاطعة كولومبيا في حكمها الصادر لعام ٢٠٢١ أن جرائم الفساد السياسي الكبير وتلقي الرشاوى السيادية من قبل كبار المسؤولين تشكل تهديداً مباشراً للنظام المالي العالمي وتخضع للاختصاص القضائي الممتد العابر للحدود[٢٠].

ثانياً: الفساد الإداري الصغير أو الروتيني

يمثل الفساد الإداري الصغير المعاملات والممارسات اليومية الملتوية التي تتم بين صغار ومتوسطي الموظفين العموميين من جهة، والمواطنين وأصحاب المصالح من جهة أخرى، عند تقديم المعاملات أو طلب الخدمات الأساسية مثل استخراج الرخص أو المعاملات الطبية والقضائية[21]. ويأخذ هذا النوع غالباً شكل الرشوة التسهيلية أو الإكراميات الصغيرة لتعجيل الإجراءات، ورغم صغر المبالغ المالية في كل واقعة على حدة، إلا أن خطورته التراكمية تكمن في كونه ينخر في مصداقية الوظيفة العامة، ويخلق بيئة اجتماعية متعايشة مع الانحراف القانوني والبيروقراطية المفتعلة[٢٢].

الفرع الثاني: الرشوة الدولية والمتاجرة بالنفوذ والفساد في القطاع الخاص

أولاً: رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية

ألزمت المادة ١٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ الدول الأطراف بتجريم وعقاب تقديم أي وعد أو عرض أو منح لموظف عمومي أجنبي أو موظف في منظمة دولية عمومية، لمنفعة غير مستحقة، لكي يقوم بفعل أو يمتنع عن فعل في إطار ممارسة مهامه

الرسمية[٢٣] ويستهدف هذا النمط مكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة للشركات متعددة الجنسيات التي تقدم العطايا لإنفاذ صفقاتها التجارية الكبرى، وهو ما يحمي نزاهة المنافسة التجارية الدولية وسلامة الأسواق العالمية[٢٥]

وفي هذا السياق، طبق القضاء المصري هذا التجريم الدولي؛ حيث أصدرت محكمة النقض المصرية الدائرة الجنائية حكمها لعام ٢٠٢٤، مبيّنة أن تقديم ميزات غير مستحقة لموظفي الشركات الأجنبية أو المنظمات التابعة يستوجب إعمال العقوبات الجنائية الصارمة لاتصالها بحماية النزاهة الاقتصادية والالتزامات الدولية[٢٥].

ثانياً: المتاجرة بالنفوذ

تنص المادة ١٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على تجريم المتاجرة بالنفوذ، ويتحقق هذا السلوك عندما يقوم شخص، مستغلاً نفوذه الحقيقي أو المفترض لدى سلطة أو إدارة عامة، بطلب أو قبول منافع غير مستحقة لكي يستحصل من تلك الإدارة على مزايا أو قرارات لصالح المحرض الأصلي[٢٦].

وقد ركز القانون الدولي على تجريم هذا الفعل نظراً لكونه يهدم مبادئ المساواة والمشروعية الإدارية، ويجعل من النفوذ السياسي أو الاجتماعي وسيلة غير شرعية لتوجيه القرار الإداري والسيادي للدولة[٢٧].

وحول مشروعية القرارات الإدارية الناشئة عن المتاجرة بالنفوذ، قضى مجلس الدولة المصري محكمة القضاء الإداري في حكمه الصادر لعام ٢٠٢٣ بإنهاء وإلغاء كافة القرارات والعقود الإدارية المنطوية على متاجرة بالنفوذ واستغلال السلطة لمخالفتها النظام العام ومبادئ الشفافية[٢٨].

ثالثاً: الفساد في القطاع الخاص

أدرك المشرع الدولي أن الفساد لم يعد حكراً على القطاع الحكومي، بل إن القطاع الخاص يمثل عصب الاقتصاد المعاصر، لذا أوجبت الاتفاقيات الدولية المادتان ٢١ و٢٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تجريم الرشوة والاختلاس داخل الشركات والمؤسسات الخاصة الكبرى[٢٩].

فقيام مدير في شركة خاصة بتبديد أموال المساهمين، أو قبول رشا لتفضيل موردين معينين، يؤدي إلى زعزعة استقرار الأسواق، والإضرار بحقوق المستهلكين والمستثمرين، وضياع معايير الجودة العالمية[٣٠].

وقد امتد التطبيق القضائي الدولي ليشمل القرارات الإدارية المنظمة للقطاع الخاص؛ حيث أصدر مجلس الدولة الفرنسي Conseil d'État قراره القضائي لعام ٢٠٢٢، مؤكداً استقلال العقوبات

الإدارية والمالية المفروضة على شركات القطاع الخاص المتورطة في أفعال الفساد والرشوة عن مسار الدعوى الجنائية[٣١].

المطلب الثالث: أهم المشاكل التي تواجه تنفيذ القوانين في القانون الدولي

تطرح عملية تفعيل الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد إشكاليات جوهرية وتحديات تطبيقية معقدة تتوزع على أربعة فروع رئيسية.

الفرع الأول: التمسك الجامد بمبدأ السيادة الوطنية كغطاء واقٍ

إن المفهوم التقليدي والجامد للسيادة الوطنية يعد أحد أبرز العوائق الهيكلية التي تشل حركة الاتفاقيات الدولية وتحد من قدرتها على الاختراق الردعي لمخابئ الفساد الدولي[٣٣]. فعلى الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قد تضمنت آليات لتبادل المعلومات والإنابة القضائية، إلا أن العديد من الدول تتذرع بـ السيادة الوطنية والأمن القومي أو حماية الخصوصية الاقتصادية والمصرفية لرفض طلبات التحقيق الدولية، أو منع المفتشين الأمميين من تتبع الحسابات البنكية لكبار المسؤولين السياسيين[٣٤]. إن هذا التترس وراء التكييف القانوني الصارم للسيادة يمنع جهات إنفاذ القانون الدولية من تتبع خيوط الجريمة داخل أقاليم تلك الدول، ويحول المبادئ المستقرة في القانون الدولي إلى نصوص عاجزة لا تملك آليات فرض حقيقية[٣٥].

الفرع الثاني: ضعف آليات الإلزام والمتابعة الدولية افتقار العقوبات الفعالة

تتميز المنظومة القانونية الدولية المعنية بمكافحة الفساد بأنها تعتمد بالدرجة الأولى على آليات استعراض الأقران والتقارير الذاتية التقييمية، وهي آليات تفتقر بطبيعتها إلى الطابع العقابي أو الإلزامي الصارم[٣٦]. فإذا ثبت أن دولة ما لا تلتزم بتطبيق بنود الاتفاقية الدولية، أو أنها توفر غطاءً تشريعياً مستتراً لعمليات غسيل الأموال وتهريب الأصول، فإن أقصى ما يمكن للمجتمع الدولي أو مؤتمر الدول الأطراف اتخاذه هو إلقاء اللوم الأدبي، أو إصدار توصيات استشارية غير ملزمة، أو إدراج تلك الدولة في القوائم الرمادية أو السوداء لمجموعة العمل المالي FATF[٣٧]. ورغم الأثر الاقتصادي لهذه القوائم، إلا أنها لا تشكل رادعاً جنائياً مباشراً للفاسدين كالأفراد، وبذلك تظل الصكوك الدولية مفتقرة إلى جهاز قضائي أو تنفيذي دولي قادر على إنزال عقوبات جزائية مباشرة بالدول أو المسؤولين الممتنعين عن تفعيل الاتفاقية[٣٨].

الفرع الثالث: تعقد إجراءات التعاون القضائي الدولي والتسليم والتعارض القانوني

تواجه طلبات المساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات وتسليم المجرمين الفارين إجراءات دبلوماسية وقانونية معقدة وشديدة البطء في المنظومة الدولية[٣٩]. وتصطدم هذه الطلبات بتعارض المبادئ الجنائية الأساسية بين الأنظمة القانونية مثل نظام القانون المدني اللاتيني ونظام القانون

العام الأنجلوسكسوني[٤٠]. فدولة الملاذ الآمن قد تشترط لتقديم المساعدة استيفاء معايير إثبات قطعية وبأدلة تفي بمعاييرها الداخلية الخاصة، والتي قد تعجز الدولة المتضررة لاسيما النامية منها عن توفيرها بسبب ضعف إمكانياتها التحقيقية أو تدمير الأدلة من قبل الفاسدين قبل هروبهم. هذا التعارض الإجرائي، بالإضافة إلى الخلاف حول شرط ازدواجية التجريم، يؤدي إلى تمديد الفترات الزمنية لحسم قضايا الاسترداد لسنوات طويلة، مما يفرغ التدابير الدولية العاجلة من قيمتها التحفظية[٤١].

الفرع الرابع: عوائق تتبع التقنيات المالية الحديثة والعملات المشفرة الأصول الرقمية

يمثل التطور التكنولوجي الهائل والظهور المتسارع للأنظمة المالية اللامركزية، وفي مقدمتها العملات المشفرة وتقنيات البلوك تشين Blockchain، تحدياً تقنياً وتشريعياً غير مسبوق لأجهزة إنفاذ القانون الدولية والوطنية على حد سواء[٤٢]. فالنصوص التقليدية للاتفاقيات الدولية صيغت في زمن كانت فيه الأموال تُهرب عبر التحويلات المصرفية الكلاسيكية والملاذات الضريبية التقليدية، وهي اليوم عاجزة عن ملاحقة التدفقات المالية الرقمية الفورية التي تتم كلياً خارج نفوذ وسيطرة البنوك المركزية والأنظمة المصرفية المراقبة[٤٣]. وتتيح هذه التقنيات الحديثة للفاسدين نقل مئات المليارات من الدولارات بضغطة زر واحدة وبأسماء مستعارة مشفرة وموزعة عبر آلاف الخوادم حول العالم، مما يخلق عائقاً تقنياً مستعصياً يجعل من الصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً، تحديد هوية الجاني أو تجميد الأصول الرقمية وضبطها دولياً[٤٤].

المطلب الرابع: أهم المشاكل التي تواجه تنفيذ القوانين في العراق

إتماماً للمقارنة المنهجية وتحقيقاً للترتيب الهيكلي المستقر، يفحص هذا المطلب الأخير مدى انعكاس وإسقاط التحديات السابقة على المنظومة الوطنية العراقية بالتحديد. تناول الشق التطبيقي والوطني للبحث من خلال إسقاط الإشكاليات الدولية للفساد على الواقع التشريعي والمؤسسي في العراق؛ حيث يُشخص العقبات الموضوعية في القوانين النافذة كقانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المقتصر على الصياغات المادية التقليدية، والعاجز عن مواكبة الجرائم المالية المستحدثة والعملات المشفرة. كما يبحث في القيود الإجرائية الناجمة عن الحصانات الدستورية والقانونية المقررة للمسؤولين والموظفين العموميين، والتي تمنح غطاءً زمنيًا يُفرغ المساءلة القضائية والردع من فاعليتهما. ويختتم المطلب بتحليل المعوقات الإدارية والسيادية المعقدة المتعلقة باسترداد الأموال المهربة والمجرمين الفارين، في ظل غياب الاتفاقيات الثنائية الفعالة والتعارض مع قوانين السرية المصرفية في الدول وقسم المطلب كما يلي..

الفرع الأول: العقبات الموضوعية في البيئة التشريعية وحداثة الجرائم المالية

إن البيئة التشريعية الوطنية في العراق، على الرغم من رصانة قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل وقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل، تعاني في كثير من الأحيان من قصور موضوعي وعجز ملحوظ عن مواكبة الأساليب المستحدثة للجريمة وتطور التقنيات المالية الحديثة والأصول الرقمية[٤٦]. فقانون العقوبات العراقي يعتمد على صياغات مادية كلاسيكية قد تعجز عن استيعاب العمليات المعقدة المستندة إلى الهندسة المالية الرقمية والتلاعب بالقيود الإلكترونية لعقود الاستثمار دون ترك أثر مادي ملموس[٤٧]. هذا القصور في مواكبة الوسائل المعاصرة يضع القضاء أمام تحدي التفسير والقيود التي يفرضها مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، مما يتيح لبعض الفاسدين التملص من التكييف الجنائي الصارم واحتماء بالثغرات التشريعية[٤٨].

وقد برز القضاء العراقي لتغطية هذه الفجوات عبر توحيد التفسير القضائي؛ حيث أصدرت محكمة التمييز الاتحادية في العراق الهيئة الاقتصادية قرارها رقم ٧٨١/هيئة اقتصادية/٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/٠٨/١٩، متضمنةً التوسع في تفسير النصوص التشريعية لحماية المال العام وملاحقة التعاملات المالية الملتوية التي تستخدم الوسائل الحديثة للتملص من الرقابة المباشرة[٤٩]. كما أكدت التوجيهات والتطبيقات المنشورة عبر المنصات القضائية الرسمية العريضة على إيجاب تكييف القوانين لحماية النزاهة[٥٠]، بالإضافة إلى النشرات والبحوث التي أقرها مركز الدراسات القانونية والقضائية في هذا الشأن[٥١].

الفرع الثاني: إشكالية الحصانات القانونية الممنوحة للمسؤولين والموظفين العموميين

تعد الحصانات والقيود الإجرائية المنصوص عليها في التشريعات من أكبر العوائق الموضوعية لإنفاذ القانون[٥٢]. فرغم إلغاء المادة ١٣٦/ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي كانت تمنح الوزير سلطة إيقاف الإحالة للمحاكم، إلا أن النصوص الخاصة والمبادئ الدستورية مثل المواد المتعلقة بحصانة أعضاء مجلس النواب في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لا تزال تحتوي على كوابح إجرائية؛ كضرورة استحصال موافقة المراجع العليا لرفع الحصانة عن أعضاء البرلمان أو فئات معينة من أصحاب الدرجات الخاصة قبل المباشرة ببعض الإجراءات التحقيقية الحاسمة[٥٣]. هذه المدد الزمنية المستهلكة في المخاطبات الرسمية والطلبات تمنح المتهمين غطاءً قانونياً مؤقتاً يُفرغ عنصر المفاجأة القضائية من فاعليته الردعية[٥٤].

وقد تصدت المحاكم الوطنية لهذه التحديات الإجرائية في قضايا المال العام؛ حيث أصدرت محكمة التمييز الاتحادية في العراق الهيئة الجزائية الموسعة القرار رقم ١٤٥٢/جزائية

موسعة/٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٠٥/١٥، والذي أقر بأن الحصانة الوظيفية أو البرلمانية هي إجرائية وليست موضوعية، ولا يجوز اتخاذها كعائق دائم أمام ملاحقة جرائم الاعتداء على المال العام والفساد المالي[٥٥]. وتطابق هذا التوجه مع البيان الرسمي لمجلس القضاء الأعلى العراقي والمتضمن توجيهات مركزية لمحاكم التحقيق كافة بضرورة الحزم في ملاحقة متهمي الفساد الكبرى وغسل الأموال دون الإبطاء بسبب الحصانات الإجرائية[٥٦]، وهو ما أكدته نقابة المحامين العراقيين في رؤيتها القانونية الموازية[٥٧].

الفرع الثالث: المعوقات الإدارية والسيادية المتصلة باسترداد الأموال المهربة والمجرمين

تصطدم سلطات إنفاذ القانون في العراق بعقبات سيادية ودبلوماسية بالغة التعقيد عند محاولة تطبيق الأحكام القضائية الصادرة بحق الفاسدين الهاربين أو الأموال المستولى عليها والمودعة في الخارج[٥٨]. وتتمثل هذه المشكلة في غياب المعاهدات الثنائية الفعالة لتسليم المجرمين مع بعض دول الملاذات الآمنة، فضلاً عن تذرع تلك الدول بقوانين حماية الخصوصية المالية والسرية المصرفية[٥٩]. هذا التعارض القانوني الدولي، مضافاً إليه تعقد شروط الإنابة القضائية الدولية وتكاليف التقاضي الباهظة، يؤدي إلى شلل نسبي في القدرة على تنفيذ الشق المالي من الأحكام القضائية العراقية، مما يبقي العقوبة قاصرة على الجانب المعنوي دون تحقيق الردع الفعلي المتمثل في حرمان الجاني من عوائد جريمته[٦٠].

وقد تجسد هذا الواقع التطبيقي في القرارات القضائية العراقية؛ إذ أصدرت محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية الهيئة الجزائية الأولى قرارها رقم ٨٩/هيئة جزائية أولى/٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٢، موضحة صعوبات تنفيذ أحكام المصادرة واسترداد الأموال المهربة في ظل الامتناع أو التباطؤ من قبل السلطات الأجنبية استناداً لذرائع سيادية وبيروقراطية[٦١]. وهو ما دعت التقارير والدراسات الرسمية الصادرة عن الجهات العراقية المختصة إلى معالجته؛ وفي مقدمتها هيئة النزاهة الاتحادية[٦٢]، ووزارة العدل العراقية[٦٣]، والمعهد القضائي العراقي[٦٤]، فضلاً عن البيان الصادر عن المكتب الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى[٦٥]، وما تناولته شبكة الإعلام العراقي في هذا الشأن[٦٦].

الخاتمة

خاتمةً، لقد تجسدت هذه الدراسة في معالجة إشكالية الفساد الإداري والمالي من خلال تأصيل أسبابه وأنماطه المعاصرة في القانون الدولي، مع إبراز العقبات التي تعرقل آليات تنفيذه واسترداد الأموال المهربة. وخلص البحث إلى ضرورة جسر الهوة بين المعايير الدولية والبيئة التشريعية والمؤسسية في القانون العراقي عبر جملة من الاستنتاجات والتوصيات .

أولاً: الاستنتاجات

١. قصور المنظومة الدولية التقليديةاذ أثبت البحث أن اتفاقيات مكافحة الفساد الدولية تعاني من تحديات هيكلية تمس فاعليتها، وأبرزها غياب آليات الإلزام الجبري المباشر، واصطدامها الدائم بمبدأ السيادة الوطنية للدول.

٢. طبيعة الفساد المستحدث وعابر الحدود. كشفت الدراسة عن تحول الفساد الإداري والمالي من صور تقليدية محلية إلى شبكات معقدة وعابرة للحدود تدار بالتقنيات الرقمية والملاذات الضريبية والسرية المصرفية.

٣. تعقيدات جرائم رشوة الموظفين الأجانب توصل التحليل إلى أن ملاحقة جرائم رشوة الموظفين العموميين الأجانب والمتاجرة بالنفوذ الدولي تصطدم بصعوبات إثباتية وقانونية بالغة نظراً لتعدد الاختصاصات القضائية.

٤ قصور البيئة التشريعية والمؤسسية في العراق أظهر الإسقاط التطبيقي وجود فجوات تشريعية وهيكلية في القانون العراقي تعرقل مواجهة الجرائم المالية الحديثة.

٥. إشكالية الحصانات القانونية والسياسية خلص البحث إلى أن الحصانات المقررة للمسؤولين والسياسيين تشكل عقبة إجرائية تعرقل الملاحقة القضائية الفعالة.

٦. عقبات استرداد الأموال والأصول المهربة تبين أن الدول النامية، وفي مقدمتها العراق، تواجه تعقيدات إجرائية وإدارية هائلة في استرجاع ثرواتها المنهوبة من الخارج.

٧. ضرورة التكامل التشريعي أكدت النتائج النهائية على حتمية تطوير الأطر التشريعية الوطنية لكي تتلائم بدقة مع المعايير الدولية الحديثة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثانياً: التوصيات

١. تفعيل آليات الإلزام الجبري الدولي توصي الدراسة المشرع العراقي والدولي بضرورة تفعيل آليات الإلزام في الصكوك الدولية وتجاوز القيود المفرطة لمبدأ السيادة التي تتذرع بها بعض الدول لتعطيل إنفاذ الاتفاقيات.

٢.تجريم الأنماط الحديثة وتحديث قواعد الإثبات تبرز الحاجة لتطوير المنظومة التشريعية لتشمل التجريم الفاعل للرشوة عبر الإنترنت والأصول الرقمية، وتحديث قواعد الإثبات الجنائي الرقمي والاعتراف بالأدلة الإلكترونية العابرة للحدود.

٣. المواءمة التشريعية الشاملة تدعو الدراسة إلى حتمية المواءمة الشاملة بين التشريعات الجنائية الداخلية في العراق قانون العقوبات وقانون هيئة النزاهة والمعايير الدولية، لا سيما في تجريم رشوة الموظف الأجنبي والمتاجرة بالنفوذ والمسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية.

٤. معالجة القصور المؤسسي وتوحيد الجهود معالجة القصور المؤسسي الداخلي في العراق عبر توحيد الجهود بين الجهات الرقابية والقضائية، ومنحها الاستقلال المالي والإداري التام بعيداً عن التداخلات السياسية.

٥. إعادة ضبط نطاق الحصانات إعادة النظر في الحصانات القانونية والسياسية المقررة لبعض المسؤولين وحصرها في نطاق الأفعال الوظيفية البحتة دون أن تمتد لتشكل درعاً يحصن الفاسدين من المساءلة.

٦. تذليل عقبات الاسترداد وتفعيل الدبلوماسية القضائية أهمية تذليل العقبات الإجرائية والدبلوماسية المتعلقة باسترداد الأموال المهربة عبر إبرام اتفاقيات ثنائية فعالة تعزز التعاون القضائي وتخفف قيود التجريم المزدوج.

قائمة الهوامش

١. د. محمد عبد اللطيف، .جرائم الفساد الإداري والمالي ودور الآليات الدولية والوطنية في مكافحتها.، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٤٥.

٢. Bantz,. ،.V Transnational Corruption and International Law: Jurisdiction, Enforcement, and State Responsibility., Brill Nijhoff, Leiden, 2018, .p 112.

٣. UNODC,. Legislative Guide for the Implementation of the United Nations Convention against Corruption., United Nations, New ،York 2019, .p 78.

٤. د. طارق إبراهيم الدسوقي، .المسؤولية الجنائية والمدنية عن جرائم الفساد المالي واسترداد الموجودات المهربة للخارج.، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ١٠٢.

٥. د. فتوح عبد الله الشاذلي، .الجرائم الاقتصادية المستحدثة وآليات مكافحتها في القانون الدولي والمقارن.، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٩، ص ١٤٢.

٦. المرجع السابق، ص ١٥٠.

٧. محمد كمال الشافعي، .القانون الدولي الجنائي والجهود الدولية في مكافحة الفساد.، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١١٢.

٨. المحكمة الجنائية الفيدرالية السويسرية، القرار القضائي رقم .BB٢٠٢٢.١٤٥ الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٠٢/١٤.

٩. Pieth,: ،.M Collective Action in the Fight against Corruption:, Springer International Publishing, ،Cham 2018,.٨٢p.

١٠. صباح مصطفى العبيدي، حوكمة الاستثمارات الدولية وأثرها في الحد من الرشوة العابرة للحدود، :مجلة الدراسات القانونية والسياسية – جامعة بغداد:، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٤٥.

١١. المرجع السابق، ص ٤٨.

١٢. محكمة الاستئناف في بريطانيا Appeal of Court lesand Wa England، الحكم رقم [2023] EWCA Civ ٥١٢ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٣٠.

١٣. د. هلال عبد الله أحمد، :النظام القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المرتبط به:، دار الحافظ للنشر، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٦٠.

١٤. أحمد نبيل تيسير، :الملاذات الضريبية الآمنة والسرية المصرفية كعائق أمام استرداد الأموال المنهوبة:، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص ٨٩.

١٥. OECD، Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions., OECD Publishing, Paris, 2021, p. ١٨.

١٦. محكمة العدل الأوروبية، الحكم الصادر في القضية رقم C-٢١/٦٢٠ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٠٨.

١٧. د. جلال وفاء محمدين، .مكافحة الفساد في القانون الدولي والجنائي.، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٩، ص ١٨٠.

١٨. تقرير منظمة الشفافية الدولية، .الفساد في مناطق النزاع والتحول السياسي.، برلين، ٢٠٢٣، ص ١٤.

١٩. د. جلال وفاء محمدين، مرجع سابق، ص ١٦٧.

٢٠. المحكمة الجزئية الفيدرالية الأمريكية لمقاطعة كولومبيا، الحكم الصادر في القضية رقم ١:٢١-cr-٠٠٣١٠-RC بتاريخ ٢٠٢١/٠٩/٢٥.

٢١. د. أحمد أمين عبد الفتاح، .الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد.، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٩٤.

٢٢. د. منذر كمال البكري، .السياسة الجنائية الدولية لمواجهة الفساد الإداري والروتيني.، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٦، ص ١١٣.

٢٣. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، نص المادة ١٦.

٢٤. د. حسام الدين محمد أحمد، :الجرائم المستحدثة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠٢٢، ص ١١٥.

٢٥. محكمة النقض المصرية الدائرة الجنائية، حكم الطعن رقم ١٢٤٨٥/لسنة ٩٣ قضائية الصادر بجلسة ٢٠٢٤/٠٣/٢٠.

٢٦. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، المادة ١٨؛ د. عبد الفتاح مصطفى صقر، :الحماية الجنائية للقطاع الخاص في الاتفاقيات الدولية والتشريعات المقارنة:، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٩، ص ٢٠٤.

٢٧. د. رأفت عبد العزيز، :المتاجرة بالنفوذ في الاتفاقيات الدولية الإقليمية والأممية:، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٨٨.

٢٨. مجلس الدولة المصري محكمة القضاء الإداري، الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٥١٢٠/لسنة ٧٦ قضائية بتاريخ ٢٠٢٣/٠١/١٠.

٢٩. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، المادتان ٢١ و٢٢؛ د. محمد إبراهيم زيد، .القانون الدولي الجنائي الاقتصادي.، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠١٧، ص ٣١٩.

٣٠. د. عبد الخالق عمر، .جرائم الشركات في الاقتصاد المعاصر.، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ١٤٤؛ Emergence, Liability: M., & Ivory, R., .Corporate Criminal Pieth, .١٠٢p ،٢٠٢٠and Risk., Springer, Cham, Convergence,

٣١. مجلس الدولة الفرنسي tatd'É Conseil، القرار القضائي رقم ٤٣٢١٠٩ الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٠٤.

٣٢. for Guide Fundamental Stolen Assets: A of Recovery The. ،.M Argyle, Press University Oxford Forfeiture., and Asset Cooperation Judicial International، 215 .p 2019, Oxford,.

٣٣. د. حسام لطفي، .القانون الدولي العام وإشكالية السيادة الإجرائية.، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٢٦٨.

34. د. خالد أحمد عبد المجيد، .السيادة الوطنية والعلاقات الدبلوماسية في ظل الاتفاقيات الدولية المعاصرة.، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٣١٢.

٣٥. د. حسام لطفي، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

٣٦. د. مصطفى عبد اللطيف الفقي، .آليات الرقابة المالية الدولية وغسل الأموال.، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠٢١، ص ١٧٦.

٣٧. د. سمير عبد الغني، .دور مجموعة العمل المالي في فرض معايير الامتثال الدولية.، دار النشر الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٩، ص ٩٣.

٣٨. المرجع السابق، ص ٩٨.

٣٩. د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، .أحكام التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين واسترداد الأصول.، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص ٤٥.

٤٠. د. عمر فاروق السامرائي، .الإنابة القضائية الدولية وتسليم المجرمين في جرائم الفساد المالي.، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ٢٤٥.

٤١. د. حازم عبد العزيز محمد، .التعاون القضائي المتبادل بين النظم القانونية المقارنة.، دار الفكر والتشريع، المنصورة، ٢٠٢٠، ص ١٧٧.

٤٢. د. طارق علي حسين، .الجريمة الإلكترونية والعملات الرقمية المشفرة.، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ٤١١.

٤٣. المرجع السابق، ص ٤١٥.

٤٤. د. نبيل عبد الحميد، .تكنولوجيا البلوكشين وتأثيرها على منظومة إنفاذ القانون والرقابة المالية.، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٥، ص ٣٠٢.

٤٥. د. حيدر غالي جابر، .الجريمة المالية المنظمة والقصور التشريعي في العراق.، دار الكتب القانونية، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٩٨.

٤٦. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل؛ قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل.

٤٧. د. مصطفى كامل خليل، .السياسة الجنائية الحديثة في مواجهة جرائم النزاهة الإلكترونية.، مكتبة السمهوري، بغداد، ٢٠٢٤، ص ١٤٥.

٤٨. د. حيدر غالي جابر، مرجع سابق، ص ٨٨.

٤٩. محكمة التمييز الاتحادية في العراق الهيئة الاقتصادية، القرار رقم ٧٨١/هيئة اقتصادية/٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٠٨/١٩.

٥٠. القاضي رعد حميد المصلح، .القضاء العراقي كضامن للنزاهة والمسؤولية في مواجهة جرائم الفساد المالي والإداري.، القناة الأولى العراقية، ٢٠٢٥، tv.aloula.https://www.

٥١. مركز الدراسات القانونية والقضائية، .آليات ملاحقة جرائم الفساد المستحدثة في التشريع العراقي والمقارن.، ٢٠٢٥، org.iraqijudiciary.https://www.

٥٢. د. غسان عبد الله ثامر، .إشكالات ملاحقة كبار المسؤولين في جرائم المال العام.، مطبعة المعارف، بغداد، ٢٠٢١، ص ١٦٧.

٥٣. دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المواد ٦٣ و٧٣؛ د. محمد علي سالم، القيود الإجرائية الناشئة عن الحصانة الوظيفية في التشريع العراقي، .مجلة العلوم القانونية – جامعة بغداد.، ٢٠٢٣، ص ٢١٢؛ د. عادل الطبطبائي، .الحصانات الدستورية والبرلمانية وحدود المساءلة القضائية في النظام الدستوري.، دار الكتب القانونية، الكويت، ٢٠١٩، ص ١١٢.

٥٤. د. غسان عبد الله ثامر، مرجع سابق، ص ١٦٩.

٥٥. محكمة التمييز الاتحادية في العراق الهيئة الجزائية الموسعة، القرار رقم ١٤٥٢/جزائية موسعة/٢٠٢٤ الصادر بتاريخ ٢٠٢٤/٠٥/١٥.

٥٦. مجلس القضاء الأعلى العراقي، .توجيه مركزي إلى محاكم التحقيق كافة بخصوص ملاحقة متهمي جرائم الفساد الكبرى وغسل الأموال.، ٢٠٢٥، iq.hjc.https://www.

٥٧. نقابة المحامين العراقيين، .الحصانات القضائية والبرلمانية وحدود المساءلة في قضايا المال العام.، ٢٠٢٥، org.iraqibar.https://www.

58. د. حامد مصطفى الشريف، .المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن جرائم الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة.، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٩٢.

٥٩. التقرير السنوي التقييمي لدائرة الاسترداد، هيئة النزاهة الاتحادية العراقية، بغداد، ٢٠٢٤، ص ٧١.

٦٠. د. محمد محيي الدين، .استرداد الأموال المهربة والمجرمين الفارين في القانون الدولي والعراقي.، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١٨٨.

٦١. محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية الهيئة الجزائية الأولى، القرار رقم ٨٩/هيئة جزائية أولى/٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٢.

٦٢. هيئة النزاهة الاتحادية، .دور القضاء العراقي في استرداد الأموال المهربة ومعالجة تضخم الأموال.، ٢٠٢٥، iq.https://nazaha.

٦٣. وزارة العدل العراقية، .تعزيز التعاون القضائي الدولي في تسليم الفاسدين واسترداد الأصول.، ٢٠٢٥، iq.moj.gov.https://www.

٦٤. المعهد القضائي في العراق، .دور القضاء في تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.، ٢٠٢٥، www.iq.ij.edu.https://.

٦٥. المكتب الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى، .الإحصاءات الرسمية لقرارات الإدانة في جرائم الكسب غير المشروع.، ٢٠٢٥، www.iq.hjc.https://.

٦٦. شبكة الإعلام العراقي، .الندوة الحوارية حول خطورة جرائم الرشوة عابرة الحدود وتطبيقات القضاء.، ٢٠٢٥، : iq.imn.https://www.

المراجع

اولا. المراجع القانونية

١ .د. محمد عبد اللطيف، جرائم الفساد الإداري والمالي ودور الآليات الدولية والوطنية في مكافحتها، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨.

٢ .د. طارق إبراهيم الدسوقي، المسؤولية الجنائية والمدنية عن جرائم الفساد المالي واسترداد الموجودات المهربة للخارج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢١.

٣ .د. سليمان عبد المنعم، التعاون القضائي الدولي في تسليم المجرمين واسترداد العائدات الإجرامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧.

٤ .د. فتوح عبد الله الشاذلي، الجرائم الاقتصادية المستحدثة وآليات مكافحتها في القانون الدولي والمقارن، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٩.

٥ .د. جلال وفاء محمدين، مكافحة الفساد في القانون الدولي والجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٩.

٦ .د. خالد أحمد عبد المجيد، السيادة الوطنية والعلاقات الدبلوماسية في ظل الاتفاقيات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.

٧ .د. حيدر غالي جابر، الجريمة المالية المنظمة والقصور التشريعي في العراق، دار الكتب القانونية، بغداد، ٢٠٢٢.

٨ .د. مصطفى كامل خليل، السياسة الجنائية الحديثة في مواجهة جرائم النزاهة الإلكترونية، مكتبة السمهوري، بغداد، ٢٠٢٤.

٩ .د. غسان عبد الله ثامر، إشكالات ملاحقة كبار المسؤولين في جرائم المال العام، مطبعة المعارف، بغداد، ٢٠٢١.

١٠ .د. حسام لطفي، القانون الدولي العام وإشكالية السيادة الإجرائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٤.

١١ .د. محمد علي سالم، القيود الإجرائية الناشئة عن الحصانة الوظيفية في التشريع العراقي، مجلة العلوم القانونية – جامعة بغداد، العدد ١، ٢٠٢٣.

١٢ .د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، أحكام التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين واسترداد الأصول، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٨.

١٣ .د. هلال عبد الله أحمد، النظام القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المرتبط به،

دار الحافظ للنشر، بيروت، ٢٠٢٠.
١٤ .د. مصطفى عبد اللطيف الفقي، آليات الرقابة المالية الدولية وغسل الأموال، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠٢١.
١٥ .د. عمر فاروق السامرائي، الإنابة القضائية الدولية وتسليم المجرمين في جرائم الفساد المالي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.
١٦ .د. طارق علي حسين، الجريمة الإلكترونية والعملات الرقمية المشفرة، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٢٣.
١٧ .د. عادل الطبطبائي، الحصانات الدستورية والبرلمانية وحدود المساءلة القضائية في النظام الدستوري، دار الكتب القانونية، الكويت، ٢٠١٩.
١٨ .د. حامد مصطفى الشريف، المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن جرائم الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.
١٩ .محمد كمال الشافعي، القانون الدولي الجنائي والجهود الدولية في مكافحة الفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨.
٢٠ .صباح مصطفى العبيدي، حوكمة الاستثمارات الدولية وأثرها في الحد من الرشوة العابرة للحدود، مجلة الدراسات القانونية والسياسية – جامعة بغداد، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٢.
٢١ .أحمد نبيل تيسير، الملاذات الضريبية الآمنة والسرية المصرفية كعائق أمام استرداد الأموال المنهوبة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٠.
٢٢ .د. أحمد أمين عبد الفتاح، الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.
٢٣ .د. منذر كمال البكري، السياسة الجنائية الدولية لمواجهة الفساد الإداري والروتيني، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٦.
٢٤ .د. حسام الدين محمد أحمد، الجرائم المستحدثة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠٢٢.
٢٥ .د. عبد الفتاح مصطفى صقر، الحماية الجنائية للقطاع الخاص في الاتفاقيات الدولية والتشريعات المقارنة، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٩.
٢٦ .د. رأفت عبد العزيز، المتاجرة بالنفوذ في الاتفاقيات الدولية الإقليمية والأممية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥.
٢٧ .د. محمد إبراهيم زيد، القانون الدولي الجنائي الاقتصادي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠١٧.
٢٨ .د. عبد الخالق عمر، جرائم الشركات في الاقتصاد المعاصر، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٢١.
٢٩ .د. سمير عبد الغني، دور مجموعة العمل المالي في فرض معايير الامتثال الدولية، دار النشر الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٩.
٣٠ .د. حازم عبد العزيز محمد، التعاون القضائي المتبادل بين النظم القانونية المقارنة، دار الفكر والتشريع، المنصورة، ٢٠٢٠.

٣١. د. نبيل عبد الحميد، تكنولوجيا البلوكشين وتأثيرها على منظومة إنفاذ القانون والرقابة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٥.
٣٢ .د. محمد محيي الدين، استرداد الأموال المهربة والمجرمين الفارين في القانون الدولي والعراقي، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٢٣.

ثانياَ:المجلات والمنشورات والمقالات

1 . د. محمد علي سالم، القيود الإجرائية الناشئة عن الحصانة الوظيفية في التشريع العراقي، مجلة العلوم القانونية – جامعة بغداد، العدد ١، ٢٠٢٣.
٢ .صباح مصطفى العبيدي، حوكمة الاستثمارات الدولية وأثرها في الحد من الرشوة العابرة للحدود، مجلة الدراسات القانونية والسياسية – جامعة بغداد، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٢.
٣ .تقرير منظمة الشفافية الدولية، الفساد في مناطق النزاع والتحول السياسي، برلين، ٢٠٢٣.
٤ .مركز الدراسات القانونية والقضائية، بحث آليات ملاحقة جرائم الفساد المستحدثة في التشريع العراقي والمقارن، ٢٠٢٥.
٥ .التقرير السنوي التقييمي لدائرة الاسترداد، هيئة النزاهة الاتحادية العراقية، بغداد، ٢٠٢٤.
٦ .شبكة الإعلام العراقي، مخرجات الندوة الحوارية حول خطورة جرائم الرشوة عابرة الحدود وتطبيقات القضاء، ٢٠٢٥.
٧ .المكتب الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى، الإحصاءات الرسمية لقرارات الإدانة في جرائم الكسب غير المشروع، ٢٠٢٥.

ثالثاَ. المصادر الأجنبية

1. Bantz, V. Transnational Corruption and International Law: Jurisdiction, State Responsibility, and Enforcement, Brill Nijhoff, Leiden, 2018.
2. UNODC. Legislative Guide for the Implementation of the United Nations Convention against Corruption, United Nations, New York, 2019.
3. Rose, C. International Anti-Bribery Norms: Their Rise and Domestic Legal Effects, Cambridge University Press, Cambridge, 2019.
4. Argyle, M. The Recovery of Stolen Assets: A Fundamental Guide for International Judicial Cooperation and Asset Forfeiture, Oxford University Press, Oxford, 2019.
5. Pieth, M. Collective Action in the Fight against Corruption, Springer International Publishing, Cham, 2018.
6. OECD. Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions, OECD Publishing, Paris, 2021.
7. Transparency International. Corruption in Conflict and Political Transition Zones, Berlin, 2023.
8. Pieth, M. & Ivory, R. Corporate Criminal Liability: Emergence, Convergence, and Risk, Springer, Cham, 2020.

رابعاَ: القرارات والأحكام القضائية

١. المحكمة الجنائية الفيدرالية السويسرية، القرار القضائي رقم .٢٠٢٢.١٤٥BB الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٠٢/١٤.

٢. محكمة الاستئناف في بريطانيا Appeal of Court and Wales England، الحكم رقم [2023] EWCA Civ ٥١٢ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٣٠.
٣. محكمة العدل الأوروبية، الحكم الصادر في القضية رقم C-٢١/٦٢٠ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٠٨.
٤. المحكمة الجزئية الفيدرالية الأمريكية لمقاطعة كولومبيا، الحكم الصادر في القضية رقم ١:٢١-cr-٠٠٣١٠-RC بتاريخ ٢٠٢١/٠٩/٢٥.
٥. محكمة النقض المصرية الدائرة الجنائية، حكم الطعن رقم ١٢٤٨٥/لسنة ٩٣ قضائية الصادر بجلسة ٢٠٢٤/٠٣/٢٠.
٦. مجلس الدولة المصري محكمة القضاء الإداري، الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٥١٢٠/لسنة ٧٦ قضائية بتاريخ ٢٠٢٣/٠١/١٠.
٧. مجلس الدولة الفرنسي tatd'É Conseil، القرار القضائي رقم ٤٣٢١٠٩ الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٠٤.
٨. محكمة التمييز الاتحادية في العراق الهيئة الاقتصادية، القرار رقم ٧٨١/هيئة اقتصادية/٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٠٨/١٩.
٩. محكمة التمييز الاتحادية في العراق الهيئة الجزائية الموسعة، القرار رقم ١٤٥٢/جزائية موسعة/٢٠٢٤ الصادر بتاريخ ٢٠٢٤/٠٥/١٥.
١٠. محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية الهيئة الجزائية الأولى، القرار رقم ٨٩/هيئة جزائية أولى/٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٢.

خامساً. المواقع الالكترونية

1. القناة الأولى العراقية، القاضي رعد حميد المصلح القضاء العراقي كضامن للنزاهة والمسؤولية، ٢٠٢٥، https://www.aloula.tv
٢. مركز الدراسات القانونية والقضائية، آليات ملاحقة جرائم الفساد المستحدثة في التشريع العراقي والمقارن، ٢٠٢٥، https://www.iraqijudiciary.org
٣. مجلس القضاء الأعلى العراقي، توجيه مركزي بخصوص ملاحقة متهمي جرائم الفساد الكبرى وغسل الأموال، ٢٠٢٥، https://www.hjc.iq
٤. نقابة المحامين العراقيين، الحصانات القضائية والبرلمانية وحدود المساءلة في قضايا المال العام، ٢٠٢٥، https://www.iraqibar.org
٥. هيئة النزاهة الاتحادية العراقية، دور القضاء العراقي في استرداد الأموال المهربة ومعالجة تضخم الأموال، ٢٠٢٥، https://nazaha.iq
٦. وزارة العدل العراقية، تعزيز التعاون القضائي الدولي في تسليم الفاسدين واسترداد الأصول، ٢٠٢٥، https://www.moj.gov.iq
٧. المعهد القضائي في العراق، دور القضاء في تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ٢٠٢٥، https://www.ij.edu.iq
٨. المكتب الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى، الإحصاءات الرسمية لقرارات الإدانة في جرائم الكسب غير المشروع، ٢٠٢٥، https://www.hjc.iq

٩ .شبكة الإعلام العراقي، الندوة الحوارية حول خطورة جرائم الرشوة عابرة الحدود وتطبيقات القضاء، ٢٠٢٥، https://www.imn.iq

the reviewer

First ، legalreferences .

.١Dr. Mohamed Abdel Latif, Administrative and Financial Corruption Crimes and the Role of International and National Mechanisms in Combating Them, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2018 .2. Dr. Tariq Ibrahim Al-Desouki, Criminal and Civil Liability for Financial Corruption Crimes and the Recovery of Assets Smuggled Abroad, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, Alexandria, 2021 .3. Dr. Suleiman Abdel Moneim, International Judicial Cooperation in Extradition and Recovery of Criminal Proceeds, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, Alexandria, 2017 .4. Dr. Fatouh Abdullah Al-Shazly, Emerging Economic Crimes and Mechanisms for Combating Them in International and Comparative Law ،Dar Al-Fikr Wal-Qanun, Mansoura, 2019 .5. Dr. Jalal Wafaa Mohamedin, Combating Corruption in International and Criminal Law, Dar Al-Jami'a Al - Jadeeda, Alexandria, 2019 .6. Dr. Khaled Ahmed Abdel Magid, National Sovereignty and Diplomatic Relations in Light of Contemporary International Agreements, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo ، 2020.

.٧Dr. .٨Dr. Haider Ghali Jaber, Organized Financial Crime and Legislative Shortcomings in Iraq, Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, Baghdad, 2022 .9. Dr. Mustafa Kamel Khalil, Modern Criminal Policy in Confronting Cyber Integrity Crimes, Al-Samhouri Library, Baghdad ،2024. 10. Dr. Ghassan Abdullah Thamer, Challenges in Prosecuting Senior Officials for Public Funds Crimes, Al-Maaref Press, Baghdad .٢٠٢١ ،11. Dr. Hussam Lotfi , Public International Law and the Problem of Procedural Sovereignty, University Press, Alexandria, 2014 .12. Dr. Muhammad Ali Salem, Procedural Restrictions Arising from Functional Immunity in Iraqi Legislation, Journal of Legal Sciences - University of Baghdad, Issue 1, 2023 .13. Dr. Abdul Fattah Mustafa Al - Saifi, Provisions of International Judicial Cooperation in Criminal Matters ، Extradition of Criminals , and Asset Recovery, University Press, Alexandria ٢٠١٨ ،. Hilal Abdullah Ahmed, The International Legal System for Combating Money Laundering, Terrorist Financing, and Related Corruption, Dar Al-Hafez Publishing, Beirut, 2020 .14. Dr. Mustafa Abdel Latif Al-Faqi, International Financial Control Mechanisms and Money Laundering, Cairo University Press, 2021 .15. Dr. Omar Farouk Al-Samarrai, International Judicial Assistance and Extradition of Criminals in Financial Corruption Crimes, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2018 .16. Dr. Tariq Ali Hussein, Cybercrime and Cryptocurrencies, Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, Cairo, 2023 .17. Dr. Adel Al-Tabtabai, Constitutional and Parliamentary Immunities and the Limits of Judicial Accountability in the Constitutional System, Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, Kuwait, 2019 .18. Dr .Hamed Mustafa Al-Sharif, Criminal Liability of Legal Entities for Financial and Administrative Corruption Crimes - A Comparative Study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2020. 19 .Muhammad Kamal Al-Shafi'i, International Criminal Law and International Efforts in Combating Corruption, Dar Al-Nahda Al-Arabiya ،Cairo , 2018. 20 .Sabah Mustafa Al-Obaidi, Governance of International Investments and its Impact on Reducing Cross-Border Bribery, Journal of Legal and Political Studies - University of Baghdad, Volume 14, Issue 2, 2022 .21.

Ahmed Nabil Tayseer, Tax Havens and Bank Secrecy as an Obstacle to Recovering Stolen Funds, Dar Al-Fikr Al-Jami'i ،Alexandria, 2020 .22. Dr. Ahmed Amin Abdel Fattah, Modern Trends in International Law to Combat Organized Crime and Corruption, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2021 .23. Dr. Munther Kamal Al-Bakri, International Criminal Policy to Confront Administrative and Routine Corruption, Dar Al-Thaqafa ،Amman, 2016 .24. Dr. Hossam El-Din Mohamed Ahmed, Emerging Crimes in Light of the United Nations Convention against Corruption, Al-Wafaa Legal Library, Alexandria, 2022 .25. Dr. Abdel Fattah Mustafa Saqr, Criminal Protection of the Private Sector in International Agreements and Comparative Legislation ،Dar Al - Fikr Wal-Qanun, Mansoura ، 2019.

.٢٦Dr. 27. Raafat Abdel Aziz, Trading in Influence in Regional and International Agreements, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 2015. 28 .Dr. Mohamed Ibrahim Zeid, International Economic Criminal Law, Dar Al Fikr Al Mu'asir, Beirut, 2017 .29. Dr. Abdel Khaleq Omar, Corporate Crimes in the Contemporary Economy, Dar Al Kutub Al Jami'iya, Alexandria, 2021 .30. Dr. Samir Abdel Ghani, The Role of the Financial Action Task Force in Imposing International Compliance Standards, Dar Al Nashr Al Hadith, Alexandria, 2019 .30. Dr. Hazem Abdel Aziz Mohamed, Mutual Judicial Cooperation Between Comparative Legal Systems, Dar Al Fikr Wal Tashree', Mansoura, 2020 .

.٣١Dr. Nabil Abdel Hamid, Blockchain Technology and its Impact on the Law Enforcement and Financial Control System ،Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 2025 . 32. Dr. Mohamed Mohi El Din, Recovering Smuggled Funds and Fugitive Criminals in International and Iraqi Law, Dar Al Kutub Al Qanuniya, Cairo, 2023 .

Second: Journals , publications, and articles

1 . 1. Dr. Mohammed Ali Salem, Procedural Restrictions Arising from Functional Immunity in Iraqi Legislation, Journal of Legal Sciences - University of Baghdad, Issue 1, 2023 .2. Sabah Mustafa Al-Obaidi, Governance of International Investments and its Impact on Reducing Cross-Border Bribery ،Journal of Legal and Political Studies - University of Baghdad, Volume 14 ،Issue 2, 2022 .3. Transparency International Report, Corruption in Conflict and Political Transition Areas, Berlin, 2023 .4. Center for Legal and Judicial Studies, Research on Mechanisms for Prosecuting Emerging Corruption Crimes in Iraqi and Comparative Legislation, 2025 .5. Annual Evaluation Report of the Recovery Department, Iraqi Federal Integrity Commission, Baghdad ،2024. .٦Iraqi Media Network, Outcomes of the Dialogue Symposium on the Seriousness of Cross-Border Bribery Crimes and Judicial Applications, 2025 .7. Media Office of the Supreme Judicial Council ،Official Statistics of Conviction Decisions in Illicit Enrichment Crimes, 2025 .

Thirdly ، foreign sources

1. Bantz , V. Transnational Corruption and International Law: Jurisdiction, State Responsibility, and Enforcement, Brill Nijhoff , Leiden, 2018. 2. UNODC. Legislative Guide for the Implementation of the United Nations Convention against Corruption, United Nations, New York, 2019.3. Rose, C. International Anti-Bribery Norms: Their Rise and Domestic Legal Effects, Cambridge University Press, Cambridge, 2019.4. Argyle, M. The Recovery of Stolen Assets: A Fundamental Guide for International Judicial Cooperation and Asset Forfeiture, Oxford University Press, Oxford, 2019.5. Pieth , M. Collective Action in the Fight against Corruption, Springer International Publishing, Cham, 2018.

6. OECD. Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions, OECD Publishing, Paris, 2021.7. Transparency International. Corruption in Conflict and Political Transition Zones, Berlin, 2023.8. Pieth , M. & Ivory, R. Corporate Criminal Liability: Emergence, Convergence, and Risk, Springer, Cham, 2020.

Fourth :Judicial decisions and rulings

.١Swiss Federal Criminal Court ، Judicial Decision No .BB.2022.145 Issued on 14/02/2022.
.٢ The Court of Appeal in England and Wales Court of Appeal , Judgment No . [2023] EWCA Civ ٥١٢ Issued on 30/05/2023.
.٣ European Court of Justice, Judgment in Case No. C-620/21 On 08/11/2023.
.٤ United States Federal District Court for the District of Columbia, Judgment in Case No-١:٢١ .cr-00310-RC On 25/09/2021.
.٥ Egyptian Court of Cassation, Criminal Division, Appeal No/١٢٤٨٥ .Year 93 judicial Issued in the session of 20/03/2024.
.٦ Egyptian State Council ، Administrative Court, Judgment issued in Case No. 45120/Year 76 judicial On 10/01/2023.
.٧ French Council of State) Conseil) d'É tat , Judicial Decision No. 432109 Issued on 04/10/2022.
.٨ The Federal Court of Cassation in Iraq ، Economic Panel, Decision No. 781/Economic Panel/2023 Issued on 19/08/2023.
.٩ The Federal Court of Cassation in Iraq ، Expanded Criminal Panel, Decision No . /١٤٥٢Expanded Criminal/2024 Issued on 15/05/2024.
.١٠ Baghdad Al - Rusafa Federal Court of Appeal, First Criminal Panel, Decision No. 89/First Criminal Panel/2023 Issued on 12/11/2023.

Websites . Fifth

1 . 1. Iraqi Channel One, Judge Raad Hamid Al-Musleh ،The Iraqi Judiciary as a Guarantor of Integrity and Accountability, 2025 ، https://www.aloula.tv
.٢Center for Legal and Judicial Studies, Mechanisms for Prosecuting Newly Developed Corruption Crimes in Iraqi and Comparative Legislation, 2025 ، https://www.iraqijudiciary.org
.٣Iraqi Supreme Judicial Council, Central Directive Regarding the Prosecution of Accused of Major Corruption and Money Laundering Crimes, 2025 ، https://www.hjc.iq
.٤Iraqi Bar Association, Judicial and Parliamentary Immunities and the Limits of Accountability in Public Funds Cases, 2025 ، [https://www.iraqibar.org](https://www.iraqibar.org
) ٥. .٦Iraqi Federal Integrity Commission, The Role of the Iraqi Judiciary in Recovering Smuggled Funds and Addressing Money Laundering, 2025 ، https://nazaha.iq
7. Iraqi Ministry of Justice, Strengthening International Judicial Cooperation in Extraditing Corrupt Individuals and Recovering Assets, 2025 ، https://www.moj.gov.iq
.٨Judicial Institute in Iraq, The Role of the Judiciary in Implementing the United Nations Convention against Corruption, 2025 ، https://www.ij.edu.iq
.٩Media Office of the Supreme Judicial Council, Official Statistics of Conviction Decisions in Illicit Enrichment Crimes, 2025 ، [https://www.hjc.iq](
https://www.hjc.iq) Iraqi Media Network, Dialogue Seminar on the Dangers of Transnational Bribery Crimes and Judicial Applications, 2025 ، https://www.imn.iq